ورقة علمية

مستقبل نشر قوة الاستقرار الدولية في قطاع غزة



د. إلهام جبر شمالي نداء محمد كشكو

تشرين الثاني/ نوفمبر 2026

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

جميع إصدارات ومنشورات المركز تعبّر عن رأي كتابها ولا تعبّر بالضرورة عن رأي مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات 1

الملخص 2

أولاً: فكرة التدخل الدولي بنشر القوات الدولية في قطاع غزة 4

ثانياً: السياق القانوني لتواجد القوات الدولية في قطاع غزة 7

ثالثاً: مهام تواجد القوات الدولية في قطاع غزة 11

رابعاً: تعداد قوة الاستقرار الدولية 13

خامساً: المواقف الإقليمية والدولية تجاه قوة الاستقرار الدولية 15

سادساً: التحديات الميدانية والعملياتية لانتشار قوة الاستقرار الدولية 22

سابعاً: فرص نجاح أو فشل عمل القوات الدولية 24

ثامناً: السيناريوهات المستقبلية ومسارات الترتيبات الأمنية للقوات الدولية في قطاع غزة 26

تاسعاً: الاستنتاجات والرؤية التقييمية 28

الخلاصة 28

Abstract 30

الملخص

مستقبل نشر قوة الاستقرار الدولية في قطاع غزة

هدفت هذه الدراسة للتعرّف على مستقبل نشر قوة الاستقرار الدولية في قطاع غزة في ضوء التحولات السياسية والقانونية التي أعقبت الحرب، وخصوصاً قرار مجلس الأمن رقم 2803 (2025)، وتحديد الإطار القانوني لقوة الاستقرار، واستعراض مهامها ومواقف الأطراف الفلسطينية والإقليمية والدولية منها، بالإضافة إلى تقويم التحديات الميدانية والعملياتية والسيناريوهات المحتملة لانتشارها. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مع توظيف المقارنة التاريخية بين نماذج من عمليات "حفظ السلام" وفرضه، وخلصت بأن التفويض الدولي، على الرغم من أهميته، لا يكفي وحده لضمان الاستقرار؛ إذ تتوقف فاعلية القوة على وضوح ولايتها وقواعد اشتباكها، وتوافر الموارد والدعم من الدول المشاركة، ووجود قبول فلسطيني محلي، وتحديد العلاقة بينها وبين المؤسسات الوطنية، بالإضافة إلى منع تعارض مهامها مع استمرار العمليات العسكرية الإسرائيلية. كما تبيّن أنّ الخلط بين "حفظ السلام" وإنفاذه، ولا سيما في ظل غياب تسوية سياسية ملزمة، قد يحول القوة إلى طرف في النزاع بدلاً من أن تكون أداة لتثبيت التهدئة. وتؤكد الدراسة أن أي ترتيب دولي مستدام ينبغي أن يرتبط بإنهاء الاحتلال، وصون حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وتمكين مؤسسات فلسطينية شرعية وموحدة من إدارة القطاع، وربط الترتيبات الأمنية بالتعافي وإعادة الإعمار.

الكلمات المفتاحية:

قطاع غزة	قوة الاستقرار الدولية	حفظ السلام	إنفاذ السلام
قرار مجلس الأمن 2803	القانون الدولي	السيادة الفلسطينية	الترتيبات الأمنية

مستقبل نشر قوة الاستقرار الدولية في قطاع غزة

د. إلهام جبر شمالي ونداء محمد كشكو[1]

شهدت القضية الفلسطينية في ظل الترتيبات الأمنية في منطقة الشرق الأوسط، نقطة تحول مفصلية، أُعيدت خلالها صياغة مفهوم التدخل الدولي وتطبيقاته الميدانية في قطاع غزة، الذي عُدَّ حالة خاصة في المفهوم الدولي الذي تحكمت "إسرائيل" في صياغته. فقد فرضت التطورات المتسارعة على الساحة الدولية نقاشاً مكثفاً بين أروقة صناع القرار الاستراتيجي حول إمكانية نشر القوات الدولية في قطاع غزة ومدى نجاح ذلك، وإشكالياته على الأرض. فلم تكن هذه الطروحات وليدة اللحظة، بل لها جذورها السياسية والقانونية لعقود ماضية، تزامنت مع الاحتلال الإسرائيلي الأول للقطاع، ولكنها شهدت تقلبات في العقائد الأمنية الدولية، وتجارب متعددة في إدارة الصراعات والسيطرة على المناطق الحدودية الفاصلة.[2]

طُرح مصطلح نشر قوة الاستقرار الدولية International Stabilization Force (ISF) للمرة الثانية في تاريخ قطاع غزة مع استمرار حرب الإبادة الإسرائيلية، وعدم وجود أفق لحلّ سياسي قريب لإنهاء هذه المقتلة، وفق خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب Donald Trump لإنهاء الحرب على غزة، على أن تكون قوة الاستقرار واحدة من أربعة كيانات مخصصة لإدارة غزة والمتمثلة في كل من "هيئة انتقالية دولية" برئاسة ترامب تشرف على إعادة إعمار القطاع وإدارة المرحلة الانتقالية فيه، إلى جانب "اللجنة الدولية لإدارة غزة"، و"مجلس غزة التنفيذي"، و"قوة الاستقرار الدولية".[3]

---

[1] **د. إلهام جبر شمالي**: كاتبة وباحثة في الصراع العربي- الإسرائيلي، صدر لها عدة كتب ودراسات متخصصة منها الصندوق القومي اليهودي ودوره في خدمة المشروع الصهيوني2021، التهجير القسري الإسرائيلي للشعب الفلسطيني قطاع غزة دراسة حالة 2025م، والعديد من المقالات والدراسات البحثية المتخصصة.

نداء محمد كشكو: كاتبة وباحثة في التاريخ الحديث والمعاصر، صدر لها العديد من الدراسات البحثية المتخصصة، أهمها: الوضع الاجتماعي للأسرى المعتقلين في السجون الإسرائيلية النطف المهربة أنموذجاً 2012-2021م، دور معهد هرتسيليا في صناعة القرار الإسرائيلي، مشاريع التسوية الامريكية لتصفية القضية الفلسطينية منذ عام 1919-1963م، النكبة الفلسطينية ما بين القرارات والتطبيق حالة قرى النقب أنموذجاً، والعديد من الدراسات البحثية.

[2] Óglaigh na hÉireann (Irish Defence Forces), *Defence Forces Review 2008*, (Dublin: Defence Forces Printing Press, 2008), https://www.military.ie/media/4gymmf5m/defence-forces-review-2008.pdf

[3] وحدة الدراسات السياسية، تقدير موقف: "مجلس السلام": إعادة هندسة قطاع غزة وفق الرؤية الإسرائيلية لما بعد الحرب؟، موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2026/11/18، في: https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/board-of-peace-re-engineering-gaza-according-to-israeli-vision.aspx

واكتسبت هذه القوة صفتها القانونية والدولية بعد اعتمادها من مجلس الأمن الدولي United Nations Security Council (UNSC) بموجب قراره رقم 2803 (UNSC Resolution 2803)، الصادر في 2025/11/17.

أولاً: فكرة التدخل الدولي بنشر القوات الدولية في قطاع غزة:



استند دور قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تاريخياً إلى المبادئ الكلاسيكية لعمليات حفظ السلام، المتمثلة في ضرورة الحصول على موافقة أطراف النزاع المباشرة، والتزام الحياد الشديد، وعدم استخدام القوة المسلحة إلا في حالات الدفاع عن النفس أو حماية الولاية التكليفية.[4] وما يزال إقليم الشرق الأوسط المسرح الأول لتأسيس هذه المفاهيم وتطويرها، بدءاً من نشر بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة United Nations Truce Supervision Organization (UNTSO) سنة 1948،[5] وصولاً إلى إنشاء قوة الطوارئ الأولى للأمم المتحدة First United Nations Emergency Force (UNEF I) بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة UN General Assembly (UNGA) في أعقاب العدوان الثلاثي سنة 1956، استناداً إلى قرارها رقم 377 (د-5)، المعروف باسم "الاتحاد من أجل السلام" "Uniting for Peace" UNGA Resolution 377 (V)، للفصل بين القوات الإسرائيلية والمصرية في شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة.[6]

---

[4] محمد أشلوح، "نشر قوات حفظ السلام بالأراضي الفلسطينية من وجهة نظر القانون الدولي،" موقع مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية، 2024/8/20، في:
https://mediterraneancss.uk/2024/08/20/peacekeeping-forces-palestinian-territories

[5] Chen Kertcher, "From Plowshares to Swords? UN Forces on Israel's Borders in the Second Decade of the Twenty-First Century," *Military and Strategic Affairs* journal, The Institute for National Security Studies (INSS), vol. 6, no. 3, December 2014, https://www.files.ethz.ch/isn/187578/MASA%20Vol%206%20No%203%20Eng_final.pdf

[6] Óglaigh na hÉireann (Irish Defence Forces), *Defence Forces Review 2008.*

أظهر هذا النموذج الكلاسيكي هشاشته الهيكلية عند أول اختبار استراتيجي سنة 1967، حين تمّ سحب قوات الطوارئ الأولى للأمم المتحدة بطلب أحادي الجانب من مصر، ما أدى إلى إفراغ خطوط الفصل الأمنية واندلا ع حرب حزيران/ يونيو. ولتلافي تلك الثغرات الهيكلية، اتجه المجتمع الدولي نحو تبنّي نماذج أمنية متعددة الأطراف[7] خارج الإطار المباشر للأمم المتحدة، مثل: القوة متعددة الجنسيات والمراقبين Multinational Force and Observers (MFO) في سيناء، التي أُنشئت بموجب الترتيبات المنبثقة عن معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية Egypt–Israel Peace Treaty سنة 1979،[8] وبعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة الحدودية في معبر رفح The European Union Border Assistance Mission for the Rafah Crossing Point (EUBAM Rafah) سنة 2005، لإدارة الحركة الحدودية بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية و"إسرائيل".[9]

أدى تحول نظام السيطرة الميدانية في قطاع غزة سنة 2007 إلى تعليق عمل البعثات المؤسسية الدولية الدائمة، وتحول المشهد إلى نمط قائم على "إدارة الصراع" عبر آليات الردع والتفاهمات الأمنية غير المباشرة.[10] غير أن حالة حرب الإبادة على غزة أثبتت عدم استدامة سياسة إدارة الأمر الواقع، وأعادت طرح التدخل الدولي بوصفه ضرورة أمنية وسياسية للحيلولة دون الفراغ السلطوي، والتأسيس لترتيبات جديدة تدمج بين العمليات الأمنية وإعادة الإعمار.[11]

---

[7] Chen Kertcher, "From Plowshares to Swords? UN Forces on Israel's Borders in the Second Decade of the Twenty-First Century".

[8] Avshalom Rubin, "Energy War: The Geoeconomic Origins and Implications of the Israel-Hamas Conflict," Research Monograph, National Intelligence University, Spring 2026, https://www.ndu.edu/Portals/59/Documents/NIC%20Documents/Monographs/Monograph_Rubin_DNI_2026_01400.pdf

[9] Chen Kertcher, "From Plowshares to Swords? UN Forces on Israel's Borders in the Second Decade of the Twenty-First Century".

[10] Yehya Serag, "Border settlements in Egypt Between trans-border cooperation & defending the sovereignty of the country," in 2010 Regional Studies Association Annual International Conference, Hungary, site of ResearchGate, May 2010, https://www.researchgate.net/publication/322077401_Border_settlements_in_Egypt_Between_trans-border_cooperation_defending_the_sovereignty_of_the_country

[11] محمد أشلوح، "نشر قوات حفظ السلام بالأراضي الفلسطينية من وجهة نظر القانون الدولي".

طرح بتسلئيل سموتريتش Bezalel Smotrich، سنة 2017 خطته بشأن أرض "إسرائيل" الكاملة، على ألا تتسع إلاّ لأمة واحدة تتمتع بحق تقرير المصير، هي "الأمة اليهودية". وطالب الفلسطينيين إما بالرحيل، أو بالبقاء كأفراد مع التخلي عن تطلعاتهم القومية، وعدَّ الرافضين لأيّ من الحلّين سيعاملون كـ"إرهابيين".[12]

إذ تتوافق خطة سموتريتش في مجملها مع الخطاب الصهيوني الذي كان يتردد على ألسن قادة الأحزاب الإسرائيلية من اليمين واليسار، وبالتالي يمكننا الادعاء بأن خطة سموتريتش ما هي إلا إعادة إنتاج للخطاب الصهيوني المؤسس لـ"دولة إسرائيل"، مع إضافة مرجعية توراتية خلاصية (مسيانية) إلى هذا الخطاب. فالأسس التي تقوم عليها خطة الحسم تتماهى مع ممارسات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة التي قادتها أحزاب متنوعة من اليمين أو اليسار، ومنها: أرض "إسرائيل" الكاملة، وتشجيع الاستيطان، واستخدام القوة والعنف، وإنكار وجود شعب فلسطين، ورفض قيام أي كيان وطني فلسطيني، والتهجير. كلها سياسات ومبادئ مارستها الحكومات الإسرائيلية على مرّ السنين بحق الشعب الفلسطيني وما تزال تمارسها كنوع من الضغط لإنهاء الوجود الفلسطيني.[13]

بناءً على ذلك، تواجه فكرة نشر القوات الدولية في قطاع غزة معارضة كبيرة من الجانب الإسرائيلي، وخصوصاً في إطار خطة الحسم التي تبناها بتسلئيل سموتريتش. وتُعدّ هذه الخطة الوحيدة التي تتمسك برؤية أرض "إسرائيل" الكاملة، وهي الخطة الوحيدة التي لم تفقد الأمل في تحقيق ما كان، حتّى الآونة الأخيرة، يمثل رؤية اليمين الإسرائيلي بأسره. كما أنها لا تتضمن أي تعريف لكيان قومي عربي أياً كان في أرض "إسرائيل"، ولا تستند إلى إبقاء جماعة عربية ذات طموحات وتطلعات قومية. ولذلك، تعتمد الخطة على حسم الصراع، بدلاً من تكريسه والحفاظ عليه بدرجات متفاوتة من الحدّة. والأهم من ذلك

---

[12] بتسلئيل سموتريش، خطة الحسم الإسرائيلية، موقع الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، 2017/9/7، في: https://www.palquest.org/ar/historictext/39364/بتسلئيل-سموتريتش-خطة-الحسم-الإسرائيلية

[13] أشرف عثمان بدر، قراءة تحليلية في خطة "الحسم" لحزب الصهيونية الدينية، موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، نيسان/ أبريل 2023، في: https://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/AcademicArticles/PA-AshrafBader_ReligiousZionistParty-DP_3-23.pdf

كله، أنها الخطة الوحيدة التي تؤمن بإمكانية تحقيق حلم السلام والتعايش، بدلاً من اليأس من هذا الحلم واستبداله بعملية انفصال غير ممكنة.

ثانياً: السياق القانوني لتواجد القوات الدولية في قطاع غزة:



يظهر السياق القانوني لتواجد القوات الدولية في قطاع غزة حالة من التنازع في المواقف الدولية، تتجلى من خلال مسارين قانونيين وقرارين محوريين صادرين عن مجلس الأمن الدولي لتأطير مرحلة ما بعد الحرب في غزة. فقد رسم القرار 2735 (UNSC Resolution 2735)، الصادر في 2024/6/10، خارطة طريق أولية تعتمد على وقف كامل وإطلاق سراح المحتجزين، وتبادل الأسرى، والانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من القطاع على ثلاث مراحل متكاملة.[14] وشدّد مجلس الأمن في هذا القرار على رفض أي تغيير ديموجرافي أو جغرافي في القطاع، أو تقليص مساحته الإجمالية.[15] وعلى الرغم من اعتماد القرار بأغلبية 14 صوتاً وامتناع روسيا عن التصويت،[16] إلا أن غياب آليات تنفيذ ميدانية قسرية أبقاه في إطار الدعوات الديبلوماسية المعطلة، أمام الرفض والتصعيد الميداني المستمر.[17]

---

[14] Damilola Banjo, UN General Assembly to Vote on 'Accountability' by Israel in Gaza, site of PassBlue, 10/6/2025, https://passblue.com/2025/06/10/un-general-assembly-to-vote-on-accountability-by-israel-in-gaza/

[15] Adopting Resolution 2735 (2024) with 14 Votes in Favour, Russian Federation Abstaining, Security Council Welcomes New Gaza Ceasefire Proposal, Urges Full Implementation, United Nations (UN), Security Council, 9650th Meeting (PM), SC/15723, site of UN Meetings Coverage and Press Releases, 10/6/2024, https://press.un.org/en/2024/sc15723.doc.htm

للمزيد انظر: القرار 2735 (2024) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 9650، الأمم المتحدة، مجلس الأمن، S/RES/2735 (2024)، موقع الأمم المتحدة، 2024/6/11، في: https://docs.un.org/ar/s/RES/2735(2024)

[16] المرجع نفسه.

[17] Damilola Banjo, UN General Assembly to Vote on 'Accountability' by Israel in Gaza.

طرحت فكرة نشر القوات الدولية في قطاع غزة بصورة فعلية، استناداً إلى المقترح الأمريكي الصادر في 2025/9/29، وفق خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، التي أعلن فيها عن إطار للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في غزة، وإنهاء الحرب. وتضمنت الخطة 15 بنداً رئيسياً، كان من بينها إنشاء قوة استقرار دولية مؤقتة في قطاع غزة. وفي 2025/11/17، اعتمد مجلس الأمن الدولي القرار رقم 2803، الذي ينصّ بشكل واضح وصريح على إنشاء قوة استقرار دولية مؤقتة في غزة، تنتشر تحت قيادة موحدة مقبولة لدى "مجلس السلام Board of Peace (BoP)"، وتسهم فيها قوات من الدول المشاركة. كما بيّن القرار أنّ من مهام قوة الاستقرار الدولية في قطاع غزة المساعدة في تأمين المناطق الحدودية، واستقرار البيئة الأمنية في غزة من خلال ضمان نزع السلاح في القطاع، بما يشمل تدمير البنى التحتية العسكرية "الإرهابية" والهجومية، ومنع إعادة بنائها، وإخراج الأسلحة نهائياً من الخدمة من قبل الجماعات المسلحة من غير الدول، بالإضافة إلى حماية المدنيين.[18]

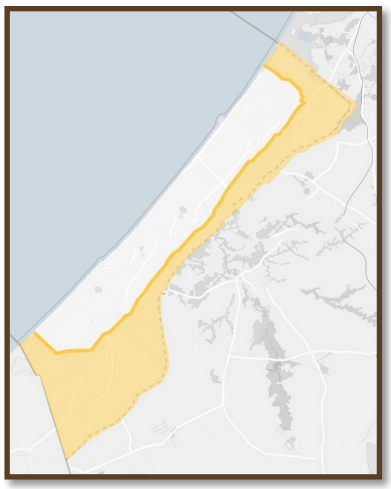

مهد هذا القرار لمطالبة الفصائل الفلسطينية بتسليم سلاحها، وربط بين انتشار قوة الاستقرار وعملية نزع السلاح الفصائل الفلسطينية، بالتزامن مع الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي التي احتلتها خلال الحرب، والتي أصبحت تُعرف بالمناطق الواقعة وراء الخط الأصفر. ويقصد بها المناطق الشرقية على طول حدود قطاع غزة، مع كامل مدينتي رفح وبيت حانون، لتُقدَّر المساحة التي تسيطر عليها القوات الإسرائيلية بنحو 70% من مساحة القطاع.[19] حتى إن المصطلحات التي استخدمت في هذا الإطار وصفت فصائل المقاومة الفلسطينية بأنها "إرهابية"، في حين لم يرد في

---

[18] تغطية شاملة: مجلس الأمن يعتمد قرارا يأذن بإنشاء قوة دولية مؤقتة في غزة، موقع أخبار الأمم المتحدة، 2025/11/17، في: https://news.un.org/ar/story/2025/11/1143741؛ وانظر نص القرار في: القرار 2803 (2025) الذي اتخذه مجلس الأمن في الجلسة 10046، الأمم المتحدة، مجلس الأمن، S/RES/2803 (2025)، 2025/11/17، في: https://docs.un.org/ar/s/res/2803(2025)

[19] نتنياهو يوجه الجيش الإسرائيلي بالسيطرة على 70% من قطاع غزة.. وهذه خطته، موقع CNN بالعربية، 2026/5/28، في: https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2026/05/28/netanyahu-says-he-directed-the-military-to-take-over-70-of-gaza

القرار ما يشير إلى أن كل ما قام به الفلسطينيون كان من متطلبات مقاومة الاحتلال الإسرائيلي ورفض سياسته.[20]

مثّل القرار 2803 تحولاً جوهرياً في المقاربة الدولية، حيث اعتمد خطة السلام الشاملة، وأقر إنشاء قوة أمن واستقرار دولية تعمل جنباً إلى جنب مع "مجلس السلام"، بوصفه هيئة انتقالية تمنح غطاءً قانونياً وسياسياً لإدارة المرحلة الانتقالية في القطاع. وقد حظي القرار بتأييد 13 عضواً في مجلس الأمن مع امتناع روسيا والصين عن التصويت.[21]

ناقش المسؤولون القانونيون لدى الأمم المتحدة مع نظرائهم من القيادة المركزية للجيش الأمريكية (سنتكوم) United States Central Command (CENTCOM) صلاحيات القوة، بينما درست ست مجموعات عمل في مركز التنسيق عدداً من المسائل المتعلقة بتشكيلها ونشرها وهي: الوضع على الأرض لنشرها، والأسلحة التي ستمتلكها، ومكان عملها الدقيق، والتفويض الممنوح لها، وكيفية منع تبادل إطلاق النار مع الجيش الإسرائيلي، ومعدات الاتصال الخاصة التي سيستخدمها الجنود الأجانب في القطاع. كما وذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت Yedioth Ahronoth، إنه: "حتى اسم القوة يناقش في المقر، وكذلك ألوان الزي الرسمي للجنود الذين سيحلون محل الجيش الإسرائيلي"،[22] مما يعني هناك سيطرة إسرائيلية فعلية على القوة، وأنها تعمل تحت إطار وتوجيهات دولة الاحتلال، ومنها تستسقي تعليماتها.

تتحدّد المعالم الرئيسية للولاية القانونية والعملياتية لقوة الاستقرار الدولية بموجب نصوص القرار، حيث تمتد ولايتها رسمياً حتى 2027/12/31، مع اشتراط صدور قرار جديد من مجلس الأمن لأي تمديد

---

[20] نظرة فاحصة – نزع سلاح حماس وانسحاب إسرائيل في صلب خطة ترامب الجديدة لغزة، وكالة رويترز للأنباء، 2026/8/10، في: https://www.reuters.com/ar/world/CJA2D2GUSJI53D3ELN55XR3MJM-2026-08-10/

[21] International Stabilisation Force in Gaza: A Turning Point or a Gamble?, site of Manohar Parrikar Institute for Defence Studies and Analyses (MP-IDSA), 2/8/2026, https://idsa.in/publisher/issuebrief/international-stabilisation-force-in-gaza

[22] كواليس تشكيل القوة الدولية في غزة.. متى ستنتشر وما مهامها؟، موقع سكاي نيوز عربية، 2025/11/23، في: https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1835741؛ وانظر:

Yoav Zitun, These are the teams that are charting the future of Gaza, and the multinational force on the way, site of Ynet Global, 23/11/2025, https://www.ynetnews.com/article/bkj11sbxzbg

إضافي.[23] ومُنحت القوة التفويض باستخدام "كافة التدابير اللازمة" لتنفيذ مهامها، مما ينقلها مفهومياً من أطر "حفظ السلام" التقليدية إلى قواعد "إنفاذ السلام" المشابهة لترتيبات المرحلة الانتقالية من مهام قوات حفظ السلام.[24]

وتتنوع مهام قوات الاستقرار حسب ما أوردته وثيقة قرار مجلس الأمن رقم 2803، الذي اتخذه المجلس في جلسته رقم 10046، المعقودة في 2025/11/17. وقد حدد القرار مهام القوة الدولية المؤقتة لتحقيق الاستقرار في غزة، التي ينشئها "مجلس السلام"، وتنتشر تحت قيادة موحدة يقبلها المجلس. وتتمثل هذه المهام في العمل مع "إسرائيل" ومصر، دون المساس بالاتفاقات القائمة بينهما، وبالتنسيق مع قوة الشرطة الفلسطينية التي سبق تدريب أفرادها وفرزهم، للمساعدة في تأمين المناطق الحدودية؛ وتحقيق استقرار البيئة الأمنية في غزة من خلال ضمان نزع السلاح في القطاع، بما في ذلك تدمير البنية التحتية العسكرية و"الإرهابية" والهجومية، ومنع إعادة بنائها، وكذلك إخراج أسلحة الجماعات المسلحة غير الحكومية من الخدمة بشكل دائم؛ وحماية المدنيين، وذلك في إطار العمليات الإنسانية، وتدريب أفراد قوة الشرطة الفلسطينية الذين سبق فرزهم، وتقديم الدعم لهم؛ والتنسيق مع الدول المعنية لتأمين الممرات الإنسانية، والاضطلاع بأي مهام إضافية قد تكون ضرورية لدعم الخطة الشاملة. كما نص القرار على أنه، بالتزامن مع اضطلاع القوة الدولية بمهام بسط السيطرة وتحقيق الاستقرار، سينسحب الجيش الإسرائيلي من قطاع غزة وفق معايير ومعالم محددة وأطر زمنية مرتبطة بنزع السلاح، يتم الاتفاق عليها بين الجيش الإسرائيلي والقوة الدولية والجهات الضامنة والولايات المتحدة، مع استثناء طوق أمني سيستمر وجوده إلى أن تصبح غزة في مأمن تام من عودة ظهور أي تهديد "إرهابي". وتعمل القوة أيضاً على مساعدة "مجلس السلام" في مراقبة تنفيذ وقف إطلاق النار في غزة، وابرام الترتيبات التي قد تكون ضرورية لتحقيق أهداف الخطة الشاملة، على أن تنفذ عملياتها بتوجيه استراتيجي من "مجلس السلام"، وبتمويل من التبرعات المقدمة من الجهات المانحة، وآليات تمويل "مجلس السلام"، والحكومات.[25]

---

[23] International Stabilisation Force in Gaza: A Turning Point or a Gamble?.

[24] محمد الموسى، قرار مجلس الأمن 2803 بشأن غزة: بين سلطة الفصل السابع وقيود حق تقرير المصير تحليل نقدي، موقع المركز الفلسطيني للإعلام، 2025/11/19، في:
https://palinfo.com/news/opinion_articles/الفص-سلطة-بين-غزة-بشأن-2803-الأمن-مجلس-قرار

[25] القرار 2803 (2025) الذي اتخذه مجلس الأمن في الجلسة 10046.

تثير هذه الترتيبات إشكالية قانونية معقدة في القانون الدولي تتعلق بمسألة "الموافقة Consent" والتصريح السيادي. إذ تنص قواعد القانون الدولي ذات الصلة، بما فيها القواعد المتعلقة بالتدخل الدولي و"مسؤولية الحماية Responsibility to Protect (R2P)" على ضرورة وجود طرف وطني يمنح الشرعية للوجود الأجنبي. ومع استمرار الانقسام الفلسطيني، يبرز تساؤل جوهري حول الجهة التي تملك صلاحية منح هذه الموافقة: هل هي السلطة الفلسطينية، بصفتها الممثل الشرعي المعترف به دولياً، أم حركة حماس والفصائل المسلحة، بوصفها أطرافاً تتمتع بالسيطرة الميدانية؟ وتنعكس هذه الإشكالية على شرعية القوة الميدانية وسلامة قيادتها.[26]

ثالثاً: مهام تواجد القوات الدولية في قطاع غزة:



تتنوع المقاربات والرؤى حول مهام القوات الدولية وكيفية تطبيق قرار نشرها في قطاع غزة، وفقاً لطبيعة الزاوية السياسية والدولية التي ينطلق منها كل طرف. من المنظور الأممي والدولي واستناداً إلى قرار مجلس الأمن رقم 2803 والمقترحات والقرارات الدولية ذات الصلة، يمكن تصنيف المهام الأساسية لقوة الاستقرار الدولية ضمن ثلاثة مستويات متكاملة:[27]

- المستوى الأمني والحدودي: تأمين المناطق الحدودية، ومراقبة الالتزام بوقف إطلاق النار، والإشراف على الترتيبات الأمنية المتعلقة بالحدود والأنفاق لمنع التصعيد.[28]

---

[26] محمد أشلوح، "نشر قوات حفظ السلام بالأراضي الفلسطينية من وجهة نظر القانون الدولي".

[27] Resolution 2803 (2025) Adopted by the Security Council at its 10046th meeting, UN, Security Council, S/RES/2803 (2025), 17/11/2025, https://docs.un.org/en/s/res/2803(2025)

[28] Rob Geist Pinfold, Peacekeepers, Stabilization, and UN Resolutions Will Not Save Gaza, site of Middle East Council on Global Affairs, 1/12/2025, https://mecouncil.org/blog_posts/peacekeepers-and-un-resolutions-will-not-save-gaza

- المستوى المؤسسي والمدني: حماية الممرات الإنسانية، وتسهيل دخول المساعدات وتوزيعها، والإسهام في دعم قوة شرطة مدنية فلسطينية محلية وتدريب أفرادها، لتكون مسؤولة عن إنفاذ القانون داخل القطاع.[29]

- المستوى الانتقالي: التنسيق مع "مجلس السلام/ الإدارة الانتقالية"؛[30] لتهيئة الظروف للانسحاب الإسرائيلي الممنهج ودعم جهود التعافي وإعادة الأعمار.[31]

أما المنظور العربي والمحلي (الموقف الإقليمي والأطراف الفلسطينية): فتُشدّد الأطراف العربية والوسطاء، خصوصاً مصر وقطر، إلى جانب التوافقات الإقليمية، على أن تطبيق القرار يجب أن يخضع لشروط تضمن نجاحه وتحقيق الاستقرار، ومن أبرزها:

- آلية التوافق والقبول: عدم فرض القوات الدولية بصورة "وصاية قسرية" أو كقوة قتالية، بل كبعثة لحفظ السلام وتثبيت التهدئة، تحظى بموافقة الأطراف المحلية وتوافقها تجنباً لأي تصادم.[32]

- السيادة وإدارة القطاع: التأكيد على أن الدور الدولي هو دور مساند وموقت لتمكين إدارة مدنية فلسطينية من إدارة الشأن الداخلي،[33] مع اقتصار مهام القوات الدولية على تثبيت الوضع القائم عبر الفصل بين المتحاربين كحفظ للسلام من دون أن يناط بها تحقيق تغييرات أعمق في البيئة.[34]

أما المنظور الإسرائيلي (المتطلبات العسكرية والسيطرة): فتركز الرؤية الإسرائيلية على البعد الأمني البحت، وعلى المفهوم الإجرائي لتجريد القطاع من السلاح؛ إذ تُطالب بأن تتركز مهام القوة الدولية

---

[29] تقدير موقف موسع: الرؤى والسيناريوهات الإسرائيلية لمستقبل إدارة قطاع غزة بعد الحرب، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2024/4/30، في: https://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/AcademicArticles/ESA-ResDep-alZaytounaCentre_IsraelVision-AqsaFlood_4-24.pdf

[30] Rob Geist Pinfold, Peacekeepers, Stabilization, and UN Resolutions Will Not Save Gaza.

[31] Resolution 2803 (2025) Adopted by the Security Council at its 10046th meeting.

[32] تقدير موقف موسع: الرؤى والسيناريوهات الإسرائيلية لمستقبل إدارة قطاع غزة بعد الحرب.

[33] تقرير إستراتيجي: سيناريوهات العدوان على غزة: ستة سيناريوهات محتملة لإدارة الحكم في قطاع غزة، موقع المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات)، تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، في: https://www.masarat.ps/public/files/image/2025/Governance%20scenarios%20in%20Gaza.pdf

[34] Rob Geist Pinfold, Peacekeepers, Stabilization, and UN Resolutions Will Not Save Gaza.

في تفكيك البنية التحتية العسكرية،[35] والإشراف على نزع السلاح، والعمل كـ"حاجز أمني" في المناطق الشرقية والمحيطة، لضمان عدم تشكيل أي تهديد مستقبلي قبل إتمام الانسحاب التدريجي للجيش الإسرائيلي.[36]

بحسب ما أوردته صحيفة "يديعوت أحرونوت" فإن أبرز مهام قوة الاستقرار الدولية في غزة تتمثل في تحديد مواقع أنفاق حماس المتبقية في قطاع غزة وتدميرها، وجمع أكثر من 20 ألف قطعة سلاح تابعة للحركة سواء بالتراضي أم بالقوة. وذكرت الصحيفة أيضاً أن القوة متعددة الجنسيات، إذا ما شكلت بالفعل ووافقت الدول، خصوصاً ذات الأغلبية المسلمة، على إرسال قواتها، فستتمركز داخل أراضي قطاع غزة، لا في المناطق الإسرائيلية المحيطة به. ويصر الجيش الإسرائيلي على هذه الصيغة لنشر القوات، وتحديداً في المناطق الشرقية التي يسيطر عليها، بالإضافة إلى تحديد المواقع التي ستتمركز فيها هذه القوات. إلا أن قرارات الدول التي تجري معها مفاوضات سيكون لها ثقلها إذا أبدت قلقاً كبيراً على سلامة قواتها.[37]

ولإعداد القوة متعددة الجنسيات للقيام بمهامها العملياتية، يقدم ضباط الاستخبارات الإسرائيليون تقارير وايجازات يومية للضباط الأجانب، لتوضيح كيفية عمل حماس كمنظمة عسكرية، وكيف تبدو أنفاقها من الداخل، وما التكوين التنظيمي للفصيل أو السرية في حماس، وأنواع أسلحتها، وغير ذلك من التفاصيل. وأوضح المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي قائلاً: "لا توجد قوة متعددة الجنسيات مماثلة في العالم من نواحٍ عدة ستكون هذه القوة الأولى من نوعها في العالم".[38]

رابعاً: تعداد قوة الاستقرار الدولية:

لم يعلن رسمياً عن تعداد قوة الاستقرار الدولية التي ستعمل في قطاع غزة. ووفقاً ديوان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu، يبلغ عدد القوات الدولية نحو 200 فرد فقط

---

[35] Ibid.

[36] طارق فهمي، "الترتيبات الأمنية الإسرائيلية المستقبلية لإسرائيل في قطاع غزة والضفة الغربية،" مجلة **الأكاديمية العسكرية للدراسات العليا والاستراتيجية**، المجلد 4، العدد 7، كانون الثاني/ يناير 2026، في: https://doi.org/10.21608/nsas.2026.474156

[37] كواليس تشكيل القوة الدولية في غزة.. متى ستنتشر وما مهامها؟؛ وانظر:
Yoav Zitun, These are the teams that are charting the future of Gaza, and the multinational force on the way.

[38] المرجع نفسه.

في المرحلة الأولى، التي تتمثل في مرحلة التمهيد الاستكشافي وبناء مقر القيادة والتنسيق الميداني، وتمتد لعدة أسابيع من بدء التهدئة، وسيُرسل هؤلاء الأفراد من "دول صديقة"، وفق وصفه. في حين أشارت القناة "آي 24 نيوز"، نقلاً عن مصدر ديبلوماسي إسرائيلي، إلى أن أوغندا والمغرب من بين هذه الدول. وبحسب القناة 12 الإسرائيلية، تم طرح ايفاد 500 جندي مغربي إلى غزة تمهيداً لانسحاب الجيش الإسرائيلي لصالح القوة الدولية.[39]

أقر البرلمان الأوغندي نشر قوات عسكرية في قطاع غزة ضمن قوة أمنية متعددة الجنسيات وفقاً لخطة دونالد ترامب. وعقب اتصال ترامب بالرئيس الأوغندي يووري موسيفيني Yoweri Museveni، أعلن وزير الدفاع الأوغندي استعداد بلاده للمشاركة.[40]



جاسبر جيفيرز

أعلن البيت الأبيض عن تعيين اللواء جاسبر جيفيرز Jasper Jeffers قائداً لقوة الاستقرار الدولية في قطاع غزة.[41] وأشار جيفيرز، في كلمة أمام الاجتماع الأول لـ"مجلس السلام" في واشنطن، إلى أن "أول خمس دول تعهدت بإرسال قوات للعمل ضمن قوة الاستقرار الدولية هي إندونيسيا، المغرب، كازاخستان، كوسوفو، ألبانيا، وتعهدت أيضاً دولتان بتدريب أفراد الشرطة، وهما مصر والأردن". وأضاف جيفيرز أن قوة الاستقرار ستبدأ بالانتشار في رفح جنوب قطاع غزة، وتدريب الشرطة هناك ثم "التوسع قطاعاً تلو الآخر". وأوضح أن الخطة طويلة الأمد، وتتمثل في مشاركة 20 ألف جندي من قوة الاستقرار الدولية، وتدريب 12 ألف شرطي.[42]

---

[39] إسرائيل توافق على إدخال "قوات دولية" لغزة.. إليك أبرز التفاصيل، موقع الجزيرة.نت، 2026/7/26، في: https://aja.ws/5e57f0

[40] بناء على طلب ترمب.. برلمان أوغندا يوافق على إرسال قوات إلى غزة، موقع الشرق نيوز، 2026/8/7، في: https://qr.asharq.com/s/NKI1jJh?utm_source=copy&utm_medium=referral

[41] جاسبر جيفيرز.. ماذا نعرف عن قائد قوة الاستقرار الدولية في غزة؟، الشرق نيوز، 2026/1/17، في: https://qr.asharq.com/s/3RY3jvY?utm_source=copy&utm_medium=referral

[42] بناء على طلب ترمب.. برلمان أوغندا يوافق على إرسال قوات إلى غزة.

خامساً: المواقف الإقليمية والدولية تجاه قوة الاستقرار الدولية:

تعددت وتنوعت ردود الفعل والمواقف تجاه القوات الدولية في قطاع غزة، وفكرة تواجدها، وإجراءات عملها، وتدفقها إلى قطاع غزة. فقد تعاملت كل جهة من الجهات المشاركة مع الأمر بالطريقة التي رأتها مناسبة، ويمكن توضيح هذه المواقف على النحو الآتي:

1. الجانب الإسرائيلي:

تتعامل الحكومة الإسرائيلية مع مشروع القوات الدولية في قطاع غزة على أنه أداة أمنية لوجيستية تهدف إلى منع إعادة بناء القدرات العسكرية للفصائل، وتفادي الوقوع في فخ الاحتلال المباشر طويل الأمد في قطاع غزة بكل تكاليفه الاقتصادية والعسكرية.[43] ومع ذلك تتمسك تل أبيب بشروط صارمة تتمثل في استمرار الرقابة والإشراف الأمني الإسرائيلي على المجالين الجوي والبحري، وعلى كافة المنافذ الاستراتيجية،[44] والاحتفاظ بـ"حرية الحركة العسكرية" والتدخل المباشر ضدّ أي "تهديدات وشيكة" داخل القطاع، وهو ما يتعارض من الناحية العملياتية مع وجود القوات الدولية.[45]

ترفض "إسرائيل" أي دور لقوة الاستقرار الدولية يؤدي إلى تمهيد الطريق لسيادة فلسطينية موحدة أو إقامة دولة مستقلة.[46] بالإضافة إلى ذلك، يبرز التعطيل السياسي الداخلي، المتمثل في ربط رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الانتقال إلى المرحلة الثانية من التهدئة وإعادة الإعمار، التي تشمل نشر القوات الدولية، باستعادة جثامين ثلاثة جنود إسرائيليين، مكرساً الحسابات السياسية الداخلية كعامل تعطيل مباشر للنشر الميداني.[47]

---

[43] Karin Aggestam (ed.), *Israel: Democratic Backsliding and Elusive Peace* (Sweden: Centre for Advanced Middle Eastern Studies, 2025), https://www.cmes.lu.se/sites/cmes.lu.se/files/2025-12/Israel%20Democratic%20backsliding%20and%20elusive%20peace.pdf

[44] يارا خالد، قوات الأمن الدولية في غزة ISF: قراءة في المواقف الإقليمية والدولية وآفاق التنفيذ، مركز ترو للدراسات، 2025/11/27، في: https://truestudies.org/3546/

[45] جيمس جيفري، كيف سيستفيد نظام الحكم في غزة من الخطط القائمة في "اليوم التالي"، موقع معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، 2025/8/13، في: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/kyf-systfyd-nzam-alhkm-fy-ghzt-mn-alkhtt-alqaymt-fy-alywm-altaly

[46] International Stabilisation Force in Gaza: A Turning Point or a Gamble?.

[47] يارا خالد، قوات الأمن الدولية في غزة ISF.

ما زالت "إسرائيل" تتعامل مع قوة الاستقرار على أنها قوة خاضعة لسيطرتها وتعليماتها، وترفض أي مرجعية دولية لها، بما في ذلك "مجلس السلام"، الذي يرفع لـ"إسرائيل" كل ما يتم طرحه ومناقشة آلية وصول واستقبال تلك القوة، وتأمين مساحات واسعة لعملها، تمهيداً للبدء بتنفيذ المرحلة الثانية من اتفاق وقف إطلاق النار.

2. الجانب الفلسطيني:



أبدت السلطة الفلسطينية موافقة مشروطة، مشددة على ضرورة أن تكون القوة الدولية مؤقتة وجزءاً من مسار سياسي يضمن توحيد مؤسسات الدولة الفلسطينية، وتعزيز وحدة إدارتها في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت مظلتها، مع رفض أي صيغ للوصاية أو الإدارة الدولية الممتدة.[48] في المقابل، ترفض فصائل المقاومة (حماس والجهاد الإسلامي) القرار 2803 ومشروع القوات الدولية بشكل مطلق، وتُعدّ نشرها بمثابة تفويض خارجي لنزع السلاح وتغيير معادلات الحكم الإقليمي وفرض وصاية أجنبية بديلة للاحتلال، متوعدة بالتعامل معها كقوات أجنبية غير مرحب بها في حال دخولها إلى القطاع.[49]

ويأتي هذا الرفض على الرغم من أن موافقة حركتي حماس والجهاد الإسلامي اقتصرت حصراً على تنفيذ بنود "المرحلة الأولى" من الخطة، المتمثلة في وقف إطلاق النار الإنساني، وانسحاب الاحتلال من المراكز السكنية، ودخول المساعدات، دون أن تمتد هذه الموافقة إلى أصل الخطة أو قرار تشكيل قوة الاستقرار الدولية الصادر بموجب القرار الأممي 2803. إذ تؤكد الفصائل على رفضها الصريح والمطلق لأي وصاية أجنبية أو تفويض خارجي لمسألة نزع السلاح وإدارة القطاع في المراحل التالية.[50]

---

[48] Mandy Turner, "Creating 'Partners for Peace': The Palestinian Authority and the International Statebuilding Agenda," *Journal of Intervention and Statebuilding*, vol. 5, no. 1, 2011, https://www.researchgate.net/publication/233430056_Creating_'Partners_for_Peace'_The_Palestinian_Authority_and_the_International_Statebuilding_Agenda

[49] International Stabilisation Force in Gaza: A Turning Point or a Gamble?.

[50] محسن محمد صالح، هل وقعت حماس على خطة ترامب بشأن غزة؟ وما الخطوط الحمراء للمقاومة؟، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2026/7/18.

ويظهر أنّ حماس كانت واضحة ومحددة في النقاط التي وافقت عليها من بين نقاط الخطة العشرين، وهي نقاط مرتبطة أساساً بما يُعرف بالمرحلة الأولى من الاتفاق، والتي تتقاطع مع أهداف المقاومة والحاضنة الشعبية في قطاع غزة، وخصوصاً وقف الحرب ودخول المساعدات ورفض التهجير وتبادل الأسرى. أما كل النقاط الأخرى المرتبطة بمستقبل القطاع وحقوق الشعب الفلسطيني، فقد ربطت حماس موقفها منها بتحقيق توافق وطني فلسطيني جامع.[51]

وأكدت حركة حماس ذلك بتجديد موافقتها على تسليم إدارة قطاع غزة إلى هيئة فلسطينية من المستقلين (تكنوقراط)، بناءً على التوافق الوطني الفلسطيني واستناداً إلى الدعم العربي والإسلامي. ولا يوجد في أدبيات حماس وبياناتها وتصريحات قادتها الرسمية أي موافقة كاملة على خطة ترامب. وقد يختلف التعبير السياسي بين قيادي وآخر، ولكن لا اختلاف في أنّ الجميع يرفض ارتهان مستقبل قطاع غزة أو القرار الوطني الفلسطيني أو حق مقاومة العدو، بخطة ترامب و"مجلس السلام"، وكلهم يحيلون الأمر إلى التوافق الداخلي الوطني الفلسطيني.[52]

من المهم هنا أن نذكر أن الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، يرغب في الإسراع بنشر قوة الاستقرار الدولية، لإجبار "إسرائيل" على البدء بالمرحلة الثانية، وعدم الدخول في معركة عسكرية جديد يخطط إليها الجيش الإسرائيلي لإفراغ المناطق الغربية من القطاع، ونقل السكان إلى المناطق الشرقية ومدينة رفح، وحصار حركة حماس في المناطق الغربية، وهو ما باتت تخشاه حركة حماس.

3. المواقف الإقليمية:

اتسمت مواقف القوى الإقليمية بتنوع المقاربات بحسب حسابات الأمن القومي؛ إذ يمثل هذا الملف عمقاً أمنياً مباشراً لمصر بحكم الحدود المشتركة بين رفح وسيناء.[53] وتشترط القاهرة أن تراعي القوة الدولية خطوط الأمن القومي المصري، وأن تكون القوة جزءاً من حلّ سياسي شامل يضمن عدم تهميش الدور المصري، ويسهم في استقرار الحدود ودعم السلطة الفلسطينية. وعلى الرغم من تأييد دولة الإمارات العربية

---

[51] المرجع نفسه.

[52] المرجع نفسه.

[53] Yehya Serag, "Border settlements in Egypt Between trans-border cooperation & defending the sovereignty of the country".

المتحدة لحلول الاستقرار الشاملة وتقديم الدعم الإنساني، فقد أعلنت رسمياً عدم مشاركتها العسكرية في القوة الدولية؛ نظراً لغياب إطار عمل قانوني وعملياتي محدد يحدد ولاية القوة وهدفها النهائي. بينما تحتفظ دولة قطر بتحفظات تشغيلية خشية أن يؤدي التفويض القسري إلى تصادم مع الفصائل المسلحة وتغيير التوازنات السياسية، وتفضّل قصر أي وجود دولي على الجوانب الفنية واللوجيستية لتسهيل إدخال المساعدات وإعادة الإعمار، دون إضعاف دور الوساطة. أما الأردن، فقد أعلن اعتذاره رسمياً عن إرسال جنود أو قوات عسكرية ضمن قوة الاستقرار الدولية داخل القطاع، خشية تحول أفراده إلى أهداف عسكرية في نزاع مفتوح، ولتجنب الانزلاق في صدام ميداني مباشر مع القوى الوطنية. وقد حصر دعمه في الأبعاد السياسية والإنسانية، وفي تقديم خدمات التدريب التقني للشرطة والكوادر الأمنية الفلسطينية، مشترطاً اقتران أي ترتيبات أمنية بمسار سياسي ملزم يؤدي إلى إنهاء الاحتلال وحماية الضفة الغربية وبناء المؤسسات الوطنية الفلسطينية.[54]

أما المختصة في الشأن الإسرائيلي رانيا فوزي فترى أن:

> مصر تحاول الإسراع من تنفيذ المرحلة الثانية من اتفاق وقف إطلاق النار، لمنع مخطط التهجير الإسرائيلي للفلسطينيين في قطاع غزة، لذلك قامت بتدريب أفراد من الشرطة الفلسطينية، للمحافظة على أمنها القومي على الحدود، واستمرار مساعيها لتنفيذ الانسحاب الإسرائيلي تزامناً مع نزع سلاح حركة حماس، حتى مع غياب نتنياهو عن الحكم، وحتى مع وجود حكومة مغايرة، فأغلب الزعامات السياسية والعسكريين الإسرائيليين يرفضون الانسحاب من الأراضي الفلسطينية بغية بناء منطقة عازلة واسعة على حساب أراضي القطاع.[55]

وتتجسد في هذا الصدد خريطة مواقف الدول العربية والإسلامية وخلفياتها عبر اتجاهين رئيسيين تحكمهما حسابات جيوسياسية وأمنية محددة. ففيما يتعلق بدول المحور الإقليمي المباشر (مصر والأردن)، تستند المقاربة المصرية والأردنية إلى الحفاظ على مقتضيات الأمن القومي المباشر، ومنع مخططات التهجير

---

[54] يارا خالد، قوات الأمن الدولية في غزة ISF.

[55] مقابلة مع الكاتبة الدكتورة رانيا فوزي عبر الهاتف، مصر، 2026/9/17.

وتصفية القضية الفلسطينية؛[56] لذا تشدد مصر على رفض أي تواجد عسكري أجنبي على حدودها أو إقامة إدارة قائمة على الوصاية خارج الإطار الوطني، مُفضِّلة الاقتصار على حماية الحدود والمعابر، وتقديم الدعم اللوجيستي وتأهيل أجهزة الشرطة المحلية تحت مظلة السلطة الفلسطينية الوطنية. أما الأردن،[57] فقد حصر مشاركته في تقديم الدعم اللوجيستي والتعليمي والتأهيل الشرطي، دون انخراط عسكري ميداني.[58]



بينما تتبنى دول الخليج العربي (السعودية والإمارات وقطر) موقفاً براجماتياً يتراوح بين دعم الاستقرار وتسهيل جهود إعادة الإعمار، وبين الرفض الشديد لتوفير "شرعية أمنية أو مالية" لترتيبات لا تفضي إلى إقامة الدولة الفلسطينية.[59] إذ ترفض السعودية الانخراط المباشر أو التمويل دون أفق سياسي ملزم ومسار واضح لإيجاد حلّ دائم قائم على خيار الدولتين.[60] في حين تشترط الإمارات وضوح التفويض القانوني، ووجود إدارة فلسطينية موحدة ومصلحة، وإشراف دولي يضمن عدم الصدام الميداني.[61] بينما تؤكد قطر دعمها الكامل للشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف وعلى رأسها حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على حدود سنة 1967 وعاصمتها شرقي القدس، كما ودعمت دولة قطر قرار مجلس الأمن 2803 وخطة

---

[56] وحدة البحوث والدراسات، تقدير موقف: من الرفض المطلق إلى الاستعداد المشروط: دلالات واحتمالات مشاركة مصر ضمن القوات الدولية بقطاع غزة، موقع منتدى الدراسات المستقبلية، 2026/9/13، في: https://future-studies-forum.com/egypt-and-gaza/

[57] الأردن يغلق باب لعب أي دور عسكري في غزة والضفة، موقع ميدل إيست أونلاين، 2025/10/25، في: https://middle-east-online.com/الأردن-يغلق-باب-لعب-أي-دور-عسكري-في-غزة-والضفة

[58] إضاءات سياسية (19): موقف الدول العربية من المشاركة في القوة الدولية للاستقرار في قطاع غزة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2025/12/8، في: https://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/AcademicArticles/Political-Insights-19_Atef-alJoulani_12-25.pdf

[59] محمد العودات، اليوم التالي للحرب على غزة.. تصورات مختلفة، الجزيرة.نت، 2024/3/12، في: https://aja.ws/tysriv

[60] هل تنخرط دول الخليج في قوة الاستقرار بغزة؟، موقع العمود نيوز، 2025/11/13، في: https://aleumumnews.net/هل-تنخرط-دول-الخليج-في-قوة-الاستقرار-بغ

[61] ياسر مناع، غزة بين الحرب والتهدئة: عن الجدل حول تشكيل القوة الدولية و"حدود دورها"، المشهد الإسرائيلي، موقع المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، 2025/11/10، انظر: https://www.madarcenter.org/

الرئيس ترامب لـ"السلام"، وترى أنّ التنفيذ السريع والأمين للقرار والخطة مسؤولية جماعية تتحملها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، خصوصاً وأنّ "إسرائيل"، القوة القائمة بالاحتلال، تواصل خرق وقف إطلاق النار وترفض الانسحاب من غزة وتعرقل وصول المساعدات الإنسانية والإغاثية إليها.[62]

وتُبدي تركيا وإندونيسيا قدراً من الانفتاح المشروط على المشاركة الميدانية أو تقديم الدعم المباشر للقوة الدولية، استناداً إلى ثقلهما في العالم الإسلامي؛[63] حيث تهدف تركيا من مشاركتها الفنية أو الأمنية إلى منع استفراد القوى الغربية بصياغة مستقبل غزة، وضمان الحفاظ على وحدة الأراضي الفلسطينية، في حين تحرص إندونيسيا على تقديم أبعاد إنسانية وخدمية بحتة، وحفظ سلام محايد،[64] شريطة أن تحظى القوة بتوافق فلسطيني عام وقبول محلي يمنع تحولها إلى طرف في الصراع.[65]

بناءً على ذلك نجد أنّ هناك عدم رغبة لدى أي قوة مشاركة، عربية أو دولية، في القيام بمهام نزع سلاح المقاومة بالنيابة عن الإسرائيليين والأمريكيين، في ظل عدم وجود مؤشرات على إمكانية نجاح هذه القوات في تحقيق ما أخفق الإسرائيليون في تحقيقه على مدى عامين من المجازر والدمار، وهو ما يؤكد على وضوح الرؤية العربية تجاه دعم القضية الفلسطينية وحق الفلسطينيين في أرضهم.

4. المواقف الدولية:

تقود الولايات المتحدة الرؤية الداعمة لخطة الاستقرار عبر القرار 2803، وتعمل على هندسة هيكلية "مجلس السلام" وقوة الاستقرار الدولية لتوفير مظلة أمنية تسمح بالانسحاب التدريجي للجيش الإسرائيلي،

---

[62] قطر تؤكد دعمها لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة، موقع وزارة الخارجية القطرية، 2026/11/18، انظر: https://mofa.gov.qa/

[63] غدي قنديل، إعادة إعمار غزة في الحسابات التركية، موقع مركز الدراسات العربية الأوراسية، 2025/11/6، في: https://eurasiaar.org/?p=23365

[64] مع قرب وصول القوات الإندونيسية .. حماس تعلن شروطًا لقبول قوات حفظ السلام فى غزة، موقع النيل للأخبار، 2026/2/14، في:
https://www.nile.eg/مع-قرب-وصول-القوات-الإندونيسية-حماس-ت

[65] إندونيسيا: قوة حفظ السلام المقترحة في غزة قد تصل إلى 20 ألف جندي، موقع سويس إنفو swi، 2026/2/10، في:
https://www.swissinfo.ch/ara/إندونيسيا3a%-قوة-حفظ-السلام-المقترحة-في-غزة-قد-تصل-إلى-20-ألف-جندي/90920062

من دون تورط القوات الأمريكية في القتال المباشر.[66] بينما أبدت روسيا والصين تحفظاً عكسه امتناعهما عن التصويت، وعدَّتا المقترحات الأمريكية محاولة لتجاوز دور الأمم المتحدة المركزي، وإحلال مؤسسات بديلة تكرس الوصاية، وتتجاهل حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.[67]

جدول رقم 1: طبيعة الدور الذي تلعبه الأطراف في خطة الاستقرار الدولية (القوات الدولية) في قطاع غزة[68]

الدولة/ الطرف	الهدف الاستراتيجي المحوري	الخطوط الحمراء والشروط	طبيعة الدور الذي تقوم به
"إسرائيل"	تفكيك بنية المقاومة ومنع التهديدات بدون احتلال مباشر	الاحتفاظ بالحرية الجوية والتشغيلية، ورهن الملف باستعادة جثامين الجنود	إشراف أمني خارجي وقيادة دول صديقة لتل أبيب
السلطة الفلسطينية	إعادة بسط نفوذها وتوحيد الضفة وغزة تحت قيادة السلطة الفلسطينية	رفض الوصاية الدولية، واشتراط مسار سياسي محدد للدولة	غطاء أمني دولي مؤقت لدعم الشرطة المحلية
حركتي حماس والجهاد الإسلامي	حماية سلاح المقاومة، وضمان الشراكة الوطنية، والشرعية السياسية	تحول الموقف من الرفض المطلق لأي حديث عن السلاح إلى تقديم مقترحات تكتيكية لمنع نزع السلاح بالقوة؛ حيث طرحت الحركة مبادرات تعتمد على "تجميد السلاح الثقيل وحصره" أو "تخزينه كوديعة" تحت إدارة لجنة وطنية فلسطينية لإدارة القطاع، وبإشراف دولي/ عربي، مع ربط هذه الخطوة بالانسحاب الإسرائيلي الكامل وفتح المعابر	رفض تام ومقاومة أي تواجد ميداني قسري للقوة، مع إبداء الانفتاح على التعاطي مع لجان حصر وإشراف دولية/ عربية بشرط التوافق الفلسطيني الداخلي وربطه بمسار سياسي ينهي الحرب

[66] Karin Aggestam, *Israel: Democratic Backsliding and Elusive Peace*.

[67] Adopting Resolution 2735 (2024) with 14 Votes in Favour, Russian Federation Abstaining, Security Council Welcomes New Gaza Ceasefire Proposal, Urges Full Implementation.

[68] من إعداد الباحثتان وبالرجوع لمراجع الدراسة كافة.

الدولة/ الطرف	الهدف الاستراتيجي المحوري	الخطوط الحمراء والشروط	طبيعة الدور الذي تقوم به
مصر	تأمين الحدود الشرقية وحماية الأمن القومي	احترام التفاهمات الحدودية وعدم تهميش الدور المصري	تنسيق أمني استراتيجي وقيادة جهود الرقابة
الإمارات	دعم الاستقرار الأمني وإعادة الأعمار	الرفض الصريح للمشاركة العسكرية في ظلّ غياب التفويض الواضح	دور إنساني وإغاثي واقتصادي حصراً لقطاع غزة وسكانه
الولايات المتحدة	إعادة ترتيب التوازنات الأمنية وتخفيف عبء "إسرائيل"	ضمان أمن "إسرائيل" وتهميش القوى المناهضة	رعاية سياسية وتأسيس قنوات القيادة والدعم اللوجيستي

سادساً: التحديات الميدانية والعملياتية لانتشار قوة الاستقرار الدولية:

يُعدّ وجود قوة الاستقرار الدولية في قطاع غزة وتنفيذها لمهامها الموكلة إليها أمراً ليس باليسير؛ إذ إن نقل هذا المشروع من الإطار النظري والقرارات الدولية إلى حيّز التنفيذ الميداني المعقد في غزة يواجه مجموعة من المعوقات الاستراتيجية والتكتيكية، التي تأتي في مقدمتها معضلة "إنفاذ السلام" بالقوة مقابل "حفظ السلام" السلمي. فالغالبية العظمى من مناطق غزة تتميز ببيئة حضرية عالية التعقيد ومكتظة بالسكان، وتفيد تجارب القوات الدولية في البيئات المعادية بأن أيّ محاولة لتجريد الفصائل من سلاحها قسراً ستتحول فوراً من مهمة "تثبيت استقرار" إلى مواجهة عسكرية مباشرة مع قوى المقاومة المشروعة مكفولة الحق قانونياً، ودخول القوة في مواجهات ميدانية استنزافية؛ مما يرفع كلفة المهمة ويهدد باستمرار الصراع بدلاً من إنهائه.[69] وسيجعل ذلك عناصر القوة الدولية أهدافاً مباشرة للهجمات، مما يزيد احتمال انسحاب الدول المشاركة لتفادي الخسائر البشرية.[70]

---

[69] International Stabilisation Force in Gaza: A Turning Point or a Gamble?.

[70] Anders Person, "Defining, Securing and Building a Just Peace: The EU and the Israeli-Palestinian conflict" (Doctoral Thesis, Department of Political Science, Lund University, 2013), https://lup.lub.lu.se/search/files/3049963/3736685.pdf

إضافة إلى ذلك، تبرز إشكالية التنازع التشغيلي الناجم عن تمسك "إسرائيل" بالاستمرار في تنفيذ غارات وتدخلات عسكرية أحادية داخل غزة بحجة تحييد التهديدات المباشرة.[71] إن أيّ وجود لقوات دولية في بيئة تشهد استهدافات إسرائيلية متكررة سيضع تلك القوات في موقف مهني وعملياتي بالغ الحرج والخطورة، إما بالتواطؤ العسكري نتيجة الصمت، أو بالصدام المباشر مع القوات الإسرائيلية، وهو نموذج أثبتت أحداث جنوب لبنان في سياق عمل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) UN Interim Force in Lebanon (UNIFIL) خطورته على سلامة البعثات الدولية وهيبتها.[72]

تتفاقم تحديات المشروعية فيما يتعلق ببناء جهاز شرطة فلسطيني محلي وإعادة تدريبه، يخضع أفراده لعمليات التدقيق الأمني.[73] وتكمن الإشكالية في خطر وصم هذه القوات الأمنية الوطنية بالعمالة أو "الوكالة الأمنية للإدارة الخارجية" من قبل الشارع والفصائل الفلسطينية، ما يعيد إنتاج أزمة "الوكيل الوظيفي"، التي عانت منها مؤسسات أوسلو سابقاً، وفاقمت من أزمات مشروعيتها الشاملة.[74] وعلى المستوى اللوجيستي، تبرز تعقيدات إدارة الحدود الثلاثية عند محور صلاح الدين (فيلادليفيا) ومعبر رفح؛ إذ يتطلب تأمين الحدود تنسيقاً استخباراتياً وعملياتياً شديد الحساسية، في ظلّ قيود معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية المتعلقة بنوعية وحجم القوات المسلحة في المناطق الحدودية، مما يستدعي وضع بروتوكولات أمنية ملحقة ومعقدة للغاية.[75]

---

[71] جيمس جيفري، كيف سيستفيد نظام الحكم في غزة من الخطط القائمة في "اليوم التالي".

[72] الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة – أوراق المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024/2/1، في:
https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/the-israeli-war-on-gaza.aspx

[73] Karin Aggestam, *Israel: Democratic Backsliding and Elusive Peace*.

[74] Mandy Turner, "Creating 'Partners for Peace': The Palestinian Authority and the International Statebuilding Agenda".

[75] Nicolas Pelham, *Sinai The Buffer Erodes* (The Royal Institute of International Affairs, Chatham House, September 2012), https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/public/Research/Middle%20East/pr0912pelham.pdf

مما سبق يمكن القول إن كل تلك التعقيدات والتحديات تجعل عمل القوات الدولية في قطاع غزة بالغ الصعوبة، في ظلّ تمسك "إسرائيل" بشروطها الحمراء، وتجاوزاتها العسكرية ضدّ المدنيين الفلسطينيين. ويشير ذلك إلى أن التجربة والخطة الأمريكية لعمل القوات الدولية في قطاع غزة ستكون من أصعب المهام التي قد يواجهها العالم في هيكليته وشكله الجديد، في ظلّ التعقيدات السياسية والإدارية والتفاهمية بين جميع الأطراف المشاركة في هذه الخطة. كما أن تنفيذ هذه الخطة على أرض الواقع سيجعل مهمة القوات الدولية في قطاع غزة بمثابة جحيم عملياتي.

سابعاً: فرص نجاح أو فشل عمل القوات الدولية:

للتعرّف على فرص نجاح أو فشل قوة الاستقرار الدولية المقترحة في قطاع غزة، يتوجب إجراء مقارنة بينها وبين نماذج القوات والبعثات الدولية السابقة في مناطق النزاع، من حيث سياقات انتشارها، والتحديات الميدانية التي واجهتها، والنتائج التي حققتها، وذلك لاستخلاص الدروس المستفادة بشأن فرص نجاح القوة الدولية في أداء مهامها في القطاع.



جدول رقم 2: مقاربة للنماذج التاريخية ونموذج القوات الدولية في قطاع غزة ومدى نجاحها وفشلها في العمل[76]

البعثة الدولية	السياق والولاية	التحدي الميداني الأبرز	النتيجة والدرس المستفاد
قوة الطوارئ الأولى First United Nations Emergency Force (UNEF I), 1956	الفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية عقب العدوان الثلاثي سنة 1956.	اعتماد استمرار وجود القوة على موافقة الدولة المضيفة (مصر).	غادرت القوة فور سحب الموافقة المصرية مما أدى لحرب 1967.[77]
القوة الدولية في تيمور الشرقية (INTERFET)، والإدارة الانتقالية الأممية في تيمور الشرقية (UNTAET)، 1999	إدارة انتقالية كاملة بتفويض تجميع السلاح وفرض النظام.	مواجهة القوات والميليشيات المعارضة للاستقلال.	نجحت بفضل وجود إجماع دولي ودعم محلي ومسار استقلال واضح.[78]
قوة كوسوفو Kosovo Force (KFOR) 1999 –الآن[80]	قوة إنفاذ سلام تحت مظلة الناتو بتصريح من الأمم المتحدة.	الصراع العرقي وغياب سيادة الدولة المضيفة المحسومة.	استقرار أمني عسكري طويل الأمد مع جمود في الوضع السياسي النهائي.[79]
قوة الاستقرار الدولية المقترحة في قطاع غزة (ISF)[82]	نزع سلاح غزة، وإدارة المعابر، ودعم الشرطة المحلية.	الرفض الميداني المسلح وشروط الاستثناء الإسرائيلي.	معرضة للفشل في حال غياب أفق سياسي واستمرار التدخلات الميدانية.[81]

[76] من إعداد الباحثتان وبالرجوع لمراجع الدراسة الواردة بالتوثيق.

[77] Chen Kertcher, "From Plowshares to Swords? UN Forces on Israel›s Borders in the Second Decade of the Twenty-First Century".

[78] Cortney Malyn Dalton, "Where Have We Been and Where Are We Going: A Systematic Review of Police in United Nations Peacekeeping Missions in Kosovo, Sierra Leone, and Timor-Leste" (Doctoral Thesis, Department of Criminal Justice and Criminology, Washington State University, July 2025), https://rex.libraries.wsu.edu/view/pdfCoverPage?instCode=01ALLIANCE_WSU&filePid=13450705080001842&download=true

[79] Conor Foley, "The Relationship between 'Protection' and 'Peacekeeping'," in *UN Peacekeeping Operations and the Protection of Civilians* (Cambridge University Press & Assessment, 30/8/2017), https://www.cambridge.org/core/books/un-peacekeeping-operations-and-the-protection-of-civilians/relationship-between-protection-and-peacekeeping/59AB8D303EE048B4FC810C4E5B00A0D4

[80] Ibid.

[81] Mandy Turner, "Creating 'Partners for Peace': The Palestinian Authority and the International Statebuilding Agenda".

[82] Karin Aggestam, *Israel: Democratic Backsliding and Elusive Peace*.

تكشف المقارنة التحليلية أن النماذج التاريخية التي حققت نجاحاً، مثل تجربة القوة الدولية في تيمور الشرقية International Force in East Timor (INTERFET)، والإدارة الانتقالية التابعة للأمم المتحدة فيها United Nations Transitional Administration in East Timor (UNTAET)، اللّتين أُنشئتا سنة 1999، تميزت بوجود أفق سياسي محدد وواضح ينتهي بتحقيق السيادة الوطنية، وحصلت على موافقة الأطراف المحلية الفعلية. في المقابل، فإن البعثات التي افتقرت إلى التوافق المحلي ومارست مهاماً أمنية مجردة ومفصولة عن مسار التسوية النهائية، انتهت إما بالانسحاب الاضطراري تحت ضغط الأحداث أو بالتحول إلى بعثات لإدارة الجمود الأمني الممتد.

ثامناً: السيناريوهات المستقبلية ومسارات الترتيبات الأمنية للقوات الدولية في قطاع غزة:

في ضوء التطورات القانونية والتصريحات الإقليمية والتحديات الميدانية، ترتسم أمامنا ثلاثة سيناريوهات مستقبليّة لحجم وطبيعة الانتشار الدولي في قطاع غزة:

السيناريو الأول:

ينطوي هذا السيناريو على التنفيذ الكامل لنموذج قوة الاستقرار الدولية بموجب القرار 2803، وهو سيناريو تشير التقديرات إلى أن احتمالية تحققه تتراوح بين المنخفضة والمتوسطة.[83] ويفترض هذا المسار نجاح الضغوط الأمريكية والدولية في تشكيل القوة الدولية وتنسيق دخولها للقطاع بالتوازي مع انسحاب إسرائيلي تدريجي وتطبيق خطة التهدئة الشاملة.[84] غير أن تحقيق هذا السيناريو يتطلب تنازلاً إسرائيلياً عن مواصلة التدخلات العسكرية اليومية، وتجاوز عقبة ربط التهدئة باستعادة جثامين الجنود،[85] إلى جانب توصل واشنطن لتفاهمات غير مباشرة مع الفصائل المسلحة لضمان عدم استهداف عناصر القوة الدولية، مقابل ضمانات إعادة الإعمار الفورية.[86]

---

[83] Chen Kertcher, "From Plowshares to Swords? UN Forces on Israel's Borders in the Second Decade of the Twenty-First Century".

[84] Karin Aggestam, *Israel: Democratic Backsliding and Elusive Peace*.

[85] يارا خالد، قوات الأمن الدولية في غزة ISF.

[86] International Stabilisation Force in Gaza: A Turning Point or a Gamble?.

السيناريو الثاني:

يتجسّد السيناريو الثاني في اعتماد "النموذج الهجين" القائم على نشر بعثات مراقبة حدودية وفنية محدودة، وتُعدّ احتمالية تحققه الأعلى في المدى القريب.[87] ويقوم هذا الطرح على العزوف عن نشر قوات عسكرية أجنبية واسعة في عمق المدن والكتل السكنية المأهولة في غزة، والاستعاضة عنها ببعثات أمنية وفنية تتركز حصراً على المحاور الاستراتيجية والمعابر الحدودية، على غرار نموذج بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة الحدودية في معبر رفح، مع تطوير مهامها، بالتنسيق مع مصر والسلطة الفلسطينية.[88] وتتمثل المزايا العملياتية لهذا السيناريو في تفادي التصادم المباشر مع الفصائل المسلحة داخل القطاع، والتركيز على منع التهريب وتدفق الأسلحة عبر الحدود.[89] كما يتوافق هذا الطرح مع إعلان دولة الإمارات ودول أخرى قصر مشاركتها على المجالات الإنسانية والفنية، دون الانخراط في مشاركة عسكرية مباشرة.[90]

السيناريو الثالث:

يتمثل هذا السيناريو في انهيار التوافق الدولي وتكريس واقع المناطق العازلة الإسرائيلية داخل قطاع غزة، مع ترجيح احتمالية تحققه بدرجة متوسطة.[91] وينشأ هذا المسار في حال عجز مجلس الأمن والدول المساهمة عن بلورة القوة الدولية نتيجة تمسك "إسرائيل" باشتراطاتها السياسية والأمنية، ورفض فصائل المقاومة المسلحة تفكيك بنيتها العسكرية،[92] ما يقود إلى امتناع الدول الراغبة في المشاركة عن إرسال عن قوات ميدانية. وفي هذه الحالة، تفرض "إسرائيل" واقعاً أمنياً أحادي الجانب عبر اقتطاع أحزمة عازلة داخل قطاع غزة وتكثيف عمليات الاستهداف الموجهة، مما يؤدي إلى تدهور الأوضاع الإنسانية على نحو ممتد، وتعميق الفراغ السلطوي، وتحول الإقليم إلى بيئة استنزاف عسكري طويلة الأمد.[93]

---

87 Chen Kertcher, "From Plowshares to Swords? UN Forces on Israel's Borders in the Second Decade of the Twenty-First Century".

88 Chen Kertcher, "From Plowshares to Swords? UN Forces on Israel's Borders in the Second Decade of the Twenty-First Century".

89 Karin Aggestam, *Israel: Democratic Backsliding and Elusive Peace*.

90 يارا خالد، قوات الأمن الدولية في غزة ISF.

91 Damilola Banjo, UN General Assembly to Vote on 'Accountability' by Israel in Gaza.

92 International Stabilisation Force in Gaza: A Turning Point or a Gamble?.

93 Damilola Banjo, UN General Assembly to Vote on 'Accountability' by Israel in Gaza.

تاسعاً: الاستنتاجات والرؤية التقييمية:

أوضحت الدراسات والتحليلات السياسية للصراع العربي الإسرائيلي أن الاستجابة الدولية في غزة، عبر المقاربات الأمنية الهيكلية المتمثلة في نشر القوات الدولية، تظل قاصرة بل عاجزة عن صناعة الاستقرار إذا ما عُزلت عن جذور الصراع السياسية والسيادية.

إنّ محاولة نشر قوة أمن واستقرار دولية في غزة تضع المجتمع الدولي أمام مأزق استراتيجي يتلخص في محاولة تطبيق أدوات "إنفاذ السلام" في بيئة تفتقر إلى التوافق المحلي المباشر، وتفتقد الأفق السياسي اللازم لتحقيق السيادة الوطنية الفلسطينية. وبدون صياغة اتفاق سياسي متكامل يضمن إنهاء الاحتلال، ويمنح المؤسسات الوطنية الفلسطينية الشرعية والموارد اللازمة للسيادة والإدارة، فإن أيّ قوة دولية ستواجه خطر التحول إما إلى "حارس أمني للاحتلال" بنظر الشارع الفلسطيني، أو إلى "هدف عسكري" للفصائل المسلحة، مما يجعل فرص استدامتها الميدانية مرتبطة بتحديات استراتيجية بالغة التعقيد.

الخلاصة:

خلُصت الدراسة إلى أن طرح نشر القوات الدولية في قطاع غزة، وفي مقدمتها قوة الاستقرار الدولية، يتجاوز حدود الترتيبات الأمنية الإجرائية المؤقتة ليمثل مدخلاً لإعادة تشكيل البيئة السياسية والأمنية في مرحلة ما بعد الحرب. وتُظهر القراءة التاريخية والميدانية أن الانتقال من نماذج "حفظ السلام" الكلاسيكية القائمة على التوافق والحياد، إلى نماذج "إنفاذ السلام" القسرية، يضع القوة المقترحة أمام تعقيدات مركبة؛ في مقدمتها أزمة الشرعية والقبول المحلي، وتضارب أجندات الأطراف الفاعلة، ومخاطر تحول المهمة في البيئة الحضرية المكتظة إلى عمليات مكافحة تمرد عالية الكلفة والاستنزاف.

إن الاستقرار المستدام في قطاع غزة ليس مسألة أمنية مجردة، بل هو حصيلة مسار سياسي وقانوني ملزم يضمن إنهاء الاحتلال، ويصون الحقوق الوطنية الفلسطينية، ويعيد بسط السيادة عبر مؤسسات وطنية شرعية وموحدة. وعليه، فإن تجارب التدخل الدولي تؤكد أن القوات الدولية لا تملك تحقيق السلام بمفردها، بل تشكل أداة مساعدة مشروطة بالأفق السياسي والتوافق المحلي.

وفي ضوء ذلك، تُحدد الدراسة الرؤية التقييمية والتوصيات التنفيذية في النقاط الآتية:

1. الاقتران بالمسار السيادي: اشتراط ارتباط أيّ وجود دولي بجدول زمني ومراحل محددة تنتهي بنقل كامل المسؤوليات إلى مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، بما يضمن ممارسة السيادة الوطنية، ورفض اعتبار القوة الدولية بديلاً عن المؤسسات السياسية والإدارية الفلسطينية أو إطاراً لإدارة القطاع بصورة ممتدة.

2. تبني "النموذج الهجين": إعطاء الأولوية الميدانية لنشر بعثات أمنية وفنية محدودة تتركز في المعابر والمحاور الحدودية، لا سيّما عبر تعزيز الدور المصري، وتأمين المساعدات، وتجنب الانتشار العسكري الواسع داخل المدن تفادياً للاحتكاك المباشر مع المجتمع والفصائل.

3. تحديد الولاية وعدم القسر العسكري: حصر ولاية القوة في تثبيت التهدئة وحماية المدنيين والمراقبة، واستبعاد مهام "نزع السلاح بالقوة" ما لم تتوفر توافقات سياسية محلية شاملة، منعاً لانزلاق القوة إلى طرف مباشر في الصراع.

4. حماية الحيادية وقواعد الاشتباك: وضع أطر عملياتية وضمانات دولية صريحة تمنع الجانب الإسرائيلي من استغلال القوة الدولية كغطاء لتدخلات عسكرية أحادية، ضماناً لاستقلالية القوة ومصداقيتها.

5. الربط بالإعمار وتكامل المؤسسات: إدماج المسار الأمني في خطة دولية شاملة لإعادة الإعمار والإنعاش الاقتصادي، بما يعزز الاستقرار المجتمعي ويسهل انتقال المهام إلى الأجهزة الأمنية والمدنية الوطنية الشرعية.

خلاصة القول: إن مستقبل أيّ وجود دولي في قطاع غزة لن تحسمه القوة العسكرية الميدانية بقدر ما سيحسمه توفر الإرادة الدولية لمعالجة جذور النزاع السياسية؛ فإما أن تكون هذه القوات جسراً مؤقتاً نحو السيادة والاستقرار، أو تتحول، في حال غياب الحلّ السياسي، إلى آلية لإدارة الأزمة وأداة لتكريس الأمر الواقع.

Abstract

The Prospects for Deploying the International Stabilization Force in the Gaza Strip

Dr. Ilham Jabr Shamali and Nidaa Mohammad Kashko[94]

This study examines the prospects for deploying an International Stabilization Force (ISF) in the Gaza Strip (GS) amid the political and legal developments following the war, particularly UNSC Resolution 2803 (2025). It outlines the ISF's legal framework and mandate, examines Palestinian, regional and international positions, and assesses the operational challenges and possible deployment scenarios. Methodologically, the study adopts a descriptive-analytical approach, supplemented by a historical comparison of selected "peacekeeping" and peace enforcement operations. The study finds that an international mandate, while essential, is insufficient to ensure stability. The ISF's effectiveness will depend on a clearly defined mandate and rules of engagement, adequate resources and support from participating states, local Palestinian acceptance, and a well-defined relationship with national institutions. Equally important is ensuring that its mandate does not conflict with the continuation of Israeli military operations. Moreover, conflating "peacekeeping" with peace enforcement, particularly in the absence of a binding political settlement, risks turning the ISF into a party to the conflict rather than an instrument for consolidating the ceasefire. The study therefore argues that

[94] Dr. Ilham Jabr Shamali is a writer and researcher specializing in the Arab-Israeli conflict. Her publications include *The Jewish National Fund and Its Role in Advancing the Zionist Project* (2021) *and Israeli Forced Displacement of the Palestinian People: The Gaza Strip as a Case Study* (2025), as well as numerous research articles and studies.

Nidaa Mohammad Kashko is a writer and researcher specializing in modern and contemporary history. Her publications include *The Social Conditions of Families of Palestinian Prisoners in Israeli Prisons: Smuggled Sperm as a Case Study 2012–2021, The Role of the Herzliya Institute in Israeli Decision-Making, US Settlement Plans to Liquidate the Palestine Issue 1919–1963*, and *The Palestinian Nakbah: Between Decisions and Implementation, the Villages of the Negev as a Case Study*, alongside other specialized studies.

any sustainable international arrangement must be linked to ending the occupation, upholding the Palestinian people's right to self-determination, enabling legitimate and unified Palestinian institutions to administer the GS, and integrating security arrangements with recovery and reconstruction.

Keywords:

Gaza Strip	International Stabilization Force	peacekeeping	peace enforcement
UNSC Resolution 2803	international law	Palestinian sovereignty	security arrangements